AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

تحديات الأمن المائي في الجزيرة السورية
حوكمة ندرة المياه من سوء الإدارة إلى التسويات السياسية

أوراق بحثية

أحمد حاج أسعد

اكتوبر ٢٠٢٢

تحديات الأمن المائي في الجزيرة السورية
حوكمة ندرة المياه من سوء الإدارة إلى التسويات السياسية

دراسة حالة ينابيع رأس العين - محطة مياه شرب علوك في شمال شرق سوريا من 1950 إلى أغسطس/آب 2020

يتولى **أحمد حاج** أسعد الاشراف على برنامج حول المياه للاحتياجات الأساسية والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في فترة ما بعد الصراع في سوريا. نشر العديد من المقالات حول موارد المياه وإدارتها في مناطق الأراضي الجافة في حالات الأزمات. حاصل على إجازة في الهندسة في الاقتصاد الزراعي من جامعة حلب ، سوريا ، وديبلومات عليا في دراسات التنمية والإيكولوجيا البشرية والجيوماتكس من جامعة جنيف. حاصل على درجة الدكتوراه في جامعة لوزان بسويسرا. تركز أبحاث الدكتوراه الخاصة به على إدارة المياه كأداة لبناء السلام والمصالحة بعد الصراع في سوريا. وهو متعاون علمي مع المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف - سويسرا. وهو المؤسس المشارك والمدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية **Geo Expertise** بسويسرا.

لا تدع أطفالي
نريد الكهرباء
We want
electricity

المحتوى

ملخص تنفيذي	٦
مقدمة	٧
منهجية البحث	٨
الوضع الجغرافي لشمال شرق سوريا	٩
التركيبة السكانية في الجزيرة (شمال شرق سوريا)	١٠
تعاقب القوى العسكرية وتحالفها في شمال شرق سوريا منذ عام ٢٠١١	١٤
حوكمة استثمار المياه في الجزيرة السورية: رأس العين - محطة علوك	١٨
رؤية	٢٧
الخلاصة	٢٧
المراجع	٢٩
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٣٠

ملخص تنفيذي

أدت حوكمة المياه التي اتبعتها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في سوريا، لتجاوز عقبات الظروف المناخية التي تشكّل عاملًا محددًا في التنمية الاقتصادية في الجزيرة السورية بتكثيف استثمار الموارد المائية، إلى استنزاف المياه وانخفاض منسوبها وازدياد نسبة ملوحتها، مما أدى إلى جفاف العديد من الينابيع والأنهار في منطقة الجزيرة السورية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، مثل ينابيع رأس العين، بعد أن كان معدَّل تدفق المياه فيها 45 م3/ثانية.

وقد تفاقمت أزمة المياه وزادت هشاشة الأمن المائي خلال الصراع، وذلك بسبب استخدام المياه كأداة عسكرية و/أو وسيلة سياسية للسيطرة على الأراضي، ومنها الجزيرة السورية التي لم تفقد أهميتها في جذب القوى المتصارعة للسيطرة عليها منذ القدم إلى يومنا هذا. كما كانت الجزيرة جبهةً للصراع الدائر بين الإمبراطوريتَين الفارسية والرومانية عادت لتجذب إليها قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متقاربة و/أو متضاربة، أربع منها ممثلة في مجلس الأمن الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى تركيا كقوة إقليمية. ناهيك عن الدول الداعمة للفصائل الموجودة بطريقة غير مباشرة لوجستيًا أو ماليًا مثل إيران ودول الخليج العربي. ونتيجةً لذلك، فإن هشاشة الأمن المائي المترتّبة عن سوء حوكمة المياه واستخدامها كأدة حرب في بيئة متعدِّدة الأعراق والأديان لم تقتصر على تعميق أزمة الحصول على كمية المياه اللازمة للاحتياج المنزلي وللزراعة فحسب، وإنما أدت أيضًا إلى تمزيق العلاقات البينية الهشة بين السكان التي نسجتها المجتمعات المحلية خلال عشرات السنين لتقوية الترابط والعيش المشترك بين مكونات المجتمع الجزراوي المختلفة الأديان والأعراق.

يُعَدُّ إيجاد حلول تؤمّن احتياجات السكان من المياه بشكل كافٍ ودائمٍ من أهم الوسائل للوصول إلى الاستقرار والحدّ من الهجرة الداخلية والخارجية. على أن يُنظَر إلى هذه المسألة من ناحية تتجاوز المعطيات الهندسية إلى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأخذها بعينِ الاعتبار، وتجنُّب جعل مسألة الحصول على المياه أداةً للتسويات السياسية والعسكرية بين الفرقاء (السياسيين والعسكريين) المتنازعين.

تتمثَّل أهمية الدراسة الاستقرائية والتحليلية للأمن المائي في الجزيرة والتطورات التي طرأت عليه خلال العقود السابقة في فهم الآليات وتحديد العوامل التي أسهمت وتُسهِم في إضعاف الأمن المائي ليصار إلى تجنُّبها في رسم السياسة المائية المستقبلية في مرحلتي الإنعاش وبعد الحرب، بحيث تعمل على وقف استنزاف الموارد المائية، وعلى تحييد المياه من الأجندات السياسية والعسكرية في سبيل تحقيق استقرارٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ، والإسهام في تخفيف التوتُّر والاحتقان الاجتماعي بين المكونات السكانية، وتعزيز الترابط الاجتماعي في المجتمع الذي بات يربطه عقدٌ اجتماعيٌّ هشٌّ.

١- مقدمة

يرتبط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالمياه بكونها العامل المحدِّد للبقاء والتنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة. لذلك من الضروري إيلاء أهمية لدراسة حيثيات الأمن المائي المُعرَّف حسب الفاو بـ «قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه الجيدة المقبولة للحفاظ على سُبل العيش ورفاهية الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولضمان حماية المياه من التلوث، وللحماية من التلوث الناجم عن المياه والكوارث المرتبطة بالمياه (الجفاف والفيضانات)، وللحفاظ على النُّظُم البيئية في مناخٍ من السلام والاستقرار السياسي»[1].

يعاني الأمن المائي في الجزيرة السورية مخاطرَ مرتبطةً بالظروف الطبيعية من جهة. فالمنطقة تتميَّز بمناخٍ جاف وشبه جاف، حيث يكون معدل هطول الأمطار أقل من 200 مم لمساحات شاسعة، بالإضافة إلى التغيرات الموسمية والسنوية في الهطول المطري؛ إذ تتعرض المنطقة لتغيرات الهطول المطري خلال الموسم نفسه، ولسنوات جفاف بشكل دوري تتروح من سنتين إلى خمس سنوات لكل عشر سنوات. وتزيد هذه اللاتأكيدية في روزنامة الهطول المطري من تذبذب الإنتاج الزراعي، وتهدِّد الاستقرار الاقتصادي للمزارعين والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

ومن ناحية أخرى، أسهمت الحوكمة اللاعقلانية للموارد المائية التي شجَّعت على الاستخدام المكثف للمياه من أجل الزراعة، الأمر الذي أدى إلى تلوث المياه السطحية وانخفاض منسوب المياه الجوفية وزيادة ملوحتها، ومن ثَمَّ جفاف العديد من الينابيع والأنهار[2]، وأصبح تأمين مياه الشرب للسكان معضلةً جسيمةً، مما دعا المؤسسات الحكومية إلى الاعتماد على جَرِّ المياه من أماكن توفرها إلى أماكن احتياجها في المدن والأرياف بعد أن استُنزِفت مصادرها المائية المحلية ولم تعُد قادرةً على الاستجابة لمتطلبات السكان[3]. وفي كثير من الأحيان، تُجر المياه لمسافات تتجاوز 70 كم، مما يجعلها عرضةً للتعدي واستخدامها كأداة عسكرية أو وسيلة تهديد لتحقيق مكاسب سياسية. إذ تَعبُر هذه الشبكات أراضي تسيطر عليها تياراتٌ عسكرية-سياسية مختلفة فيما بينها.

سنركِّز في هذا المقال على حقبة ما بعد ٢٠١١، مع دراسة التغيرات التي طرأت في القرن الماضي، لفهمٍ متعمقٍ للسياق التاريخي لحيثيات الأمن المائي في الجزيرة السورية وأثره في الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي والازدهار الاقتصادي فيها. ولذلك سنتطرق إلى تحليل الظروف الطبيعية التي تُميز المنطقة، وخاصةً ينابيع رأس العين، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاستثمارها. وكذلك سندرُس المكونات السكانية في الجزيرة والتحولات التي طرأت على تركيبتها اعتبارًا من بداية القرن الماضي. كما سنتناول تحولات السيطرة العسكرية التي شهدتها الجزيرة (شمال شرق سوريا). وبعد

تحديات الأمن المائي في الجزيرة السورية
حوكمة ندرة المياه من سوء الإدارة إلى التسويات السياسية

ذلك سنتحدَّث بالتفصيل عن حوكمة الموارد المائية، وبشكل خاص عن ينابيع رأس العين والتغيرات التي تعرضت لها من سوء الإدارة والجفاف والاستخدام العسكري-السياسي للحصول على المياه واستغلال المياه لتحقيق أجندات سياسية، وما سبَّبته من آثار في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزراوي.

٢- منهجية البحث

يشكِّل تحليل عناصر الأزمة واستخدام المياه وتطور استعمال الأراضي والتغيُّر الديموغرافي وآثار الصراع ودور المياه في عملية إعادة الإعمار، القاسمَ المشترك لمنهجية البحث.

تشمل الدراسة المنطقةَ الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الفرات من الأراضي السورية، حيث تضمُّ كلًّا من محافظة الحسكة كاملة والأجزاء الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الفرات من محافظتي دير الزور والرقة وحلب، وتُسمَّى بالجزيرة السورية، وهي التي يطلق عليها حاليًا مسمى شمال شرق سوريا في أدبيات المنظمات الإنسانية والصحافة والأبحاث. وسنستخدم في هذا البحث -في أغلب الأحيان- مسمى الجزيرة، وقد نستخدم شمال شرق سوريا. سيركِّز هذا البحث على ينابيع رأس العين والمنطقة المستفيدة منها.

تقع منطقة الجزيرة السورية بين خطي عرض 34.34 – 37.13 درجة شمالًا، وخطي طول 93.37 – 42.42 درجة شرقًا. وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة المدروسة حوالي 51100 كم²، تشكِّل المساحة المزروعة منها 30% من المساحة الإجمالية المزروعة في سوريا، وتُعَدُّ مصدرًا رئيسًا للقمح والقطن في سوريا. وتضمُّ المنطقة نهري دجلة والفرات، بالإضافة إلى العديد من الروافد لهما، كالخابور والساجور والبليخ والزركان وجغجغان.

اعتمد الباحث على جمع الوثائق التي تحتوي على البيانات اللازمة لإنجاز البحث. فهي تشمل الخرائط (الطبوغرافية، والجيولوجية، والتربة)، والخطط التنموية، والبيانات الإحصائية، والمقالات، والكتب، والتقارير (منظمات سورية ودولية وجمعيات مدنية سورية). وقد جاء جزء من البيانات من وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وقد تم التحقُّق من هذه البيانات من قِبل شبكتنا من الخبراء في هذا المجال. وبمجرَّد التحقُّق من صحَّة البيانات، تمت رقمنتها وتنسيقها وتحديدها جغرافيًّا.

وكذلك أجرينا 35 مقابلة لاستكمال البيانات المتوفرة عن طريق استبيان شبه محضر وبأسئلة مفتوحة، وقد أجريت هذه المقابلات في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2020. أما الأشخاص الذين قابلناهم فهم: خبراء سوريون (مهندسون وعلماء هيدروجيولوجي وجغرافيون ومهندسون زراعيون وعلماء سياسيون)، وموظفون حكوميون، وموظفون سابقون في الخدمة المدنية، وموظفون في منظمات غير حكومية ومنظمات دولية تعمل في المجالات المعنيَّة، فضلًا عن السكان المحليين، ولا سيما المزارعين المستغلين لشبكات الري أو الآبار. وقد ركَّزت هذه المسوحات في البداية على الخصائص التقنية والاجتماعية والاقتصادية لمنطقة رأس العين بما فيها محطة ضخ علوك. وبعد ذلك، تناولت الأبعاد السياسية المرتبطة باللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين وأهدافهم الجيوسياسية في المنطقة.

تم استخدام نظام المعلومات الجغرافي كأداة لفهم وتسهيل تحليل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية مع

المياه وأبعادها الجيوسياسية والاقتصاد السياسي على المستويين المحلي والإقليمي. وكذلك استخدمنا نظام المعلومات الجغرافي لإنتاج الخرائط الموضوعية التوضيحية: مناطق الصراع وتحولاتها، والمنشآت المائية، والتوزع العِرقي والديني في المنطقة.

٣- الوضع الجغرافي لشمال شرق سوريا

إن عوامل قوة شمال شرق سوريا الطبيعية عوامل متعدِّدة، فهي غنية بالموارد الطبيعية من المياه والأرض الخصبة والبترول والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتميز بتنوعٍ مناخيٍّ يسمح بتكامل الإنتاج الزراعي بين شقيه النباتي والحيواني. سيتم التركيز في هذا البحث على الموارد المائية كأحد المقومات الجغرافية، وخاصةً ينابيع رأس العين والتحولات التي طرأت على استخدام مياهها لأغراض الري والشرب، وأثر ذلك في نظامها الهيدروجيولوجي وتدفقها، كونها عصب الحياة والتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة.

تنقسم الجزيرة إلى منطقتَيْن متمايزتَيْن بشكل واضح: الجزيرة العليا في الشمال التي تتمتَّع بمناخ رطب نسبيًا، والجزيرة الأدنى الجافة. تتلقى الجزيرة العليا أكثر من 250 مم سنويًا. ويتناقص معدل الهطول المطري السنوي من الشمال الشرقي، حيث معدل الهطول المطري أكثر من 500 مم في منطقة دجلة، إلى الجنوب الغربي، حيث الهطول المطري أقل من 200 مم، مما يشير إلى الانتقال من النظام شبه الجاف إلى النظام الصحراوي (الجزيرة الأدنى) التي تبدأ من الجنوب من جبل عبد العزيز وجبل سنجار في الأراضي العراقية (شكل رقم 1، وجدول رقم 1). يمتدُّ منخفض الحسكة بين جبل عبد العزيز وجبل سنجار، حيث يتدفَّق نهر الخابور الذي ينشأ عند نبع الغزال ضمن الأراضي التركية، ومن ثَمَّ يدخل الأراضي السورية، حيث يلتقي بينابيع رأس العين، قبل أن يصبَّ بالفرات، حيث ينضمُّ إليه العديد من الروافد، التي من أهمها جغجاق عند مستوى مدينة الحسكة والزركان عند مستوى تل تمر[4]. ويبلغ طول نهر الخابور ما يقارب 320 كم ضمن الأراضي السورية.

تقع ينابيع رأس العين ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الحسكة بالقرب من الحدود السورية التركية (شكل 3). وتُعَدُّ ينابيع رأس العين من أهم الينابيع المتشكِّلة في العصر الكريتاسي، فقد كانت تتميز بمعدل غزارة 45م^3 في الثانية، وباستمرارية التدفق على مدار العام وانتظامه. ومن أسماء هذه العيون: عين الزرقاء، وعين البانوس، وعين الحصان، وعين دولاب، وعين الكبريت، وعين سالوبا. وكانت هذه العيون ونهر الخابور يمثّلان شريانَ الحياة، ليس فقط لمنطقة رأس العين، وإنما لجزء كبير من محافظة الحسكة. ونتيجةً للاستخدام البشري اللاعقلاني، تحوَّلت ينابيع رأس العين من الوفرة إلى الجفاف، وأصبح تأمين المياه مشكلةً رئيسةً في محافظة الحسكة.

جدول رقم 1: مناطق الهطول المطري[5]

منطقة الهطول المطري	معدل الهطول المطري
منطقة 1	أكثر من 350
منطقة 2	250 - 350 مع معدل هطول مطري أكثر من 250 مم 2 سنة كل 3 سنوات
منطقة 3	250 - 350 مع معدل هطول مطري أكثر من 250 مم 1 سنة كل 2 سنة
منطقة 4	250 - 200
منطقة 5	أقل من 200

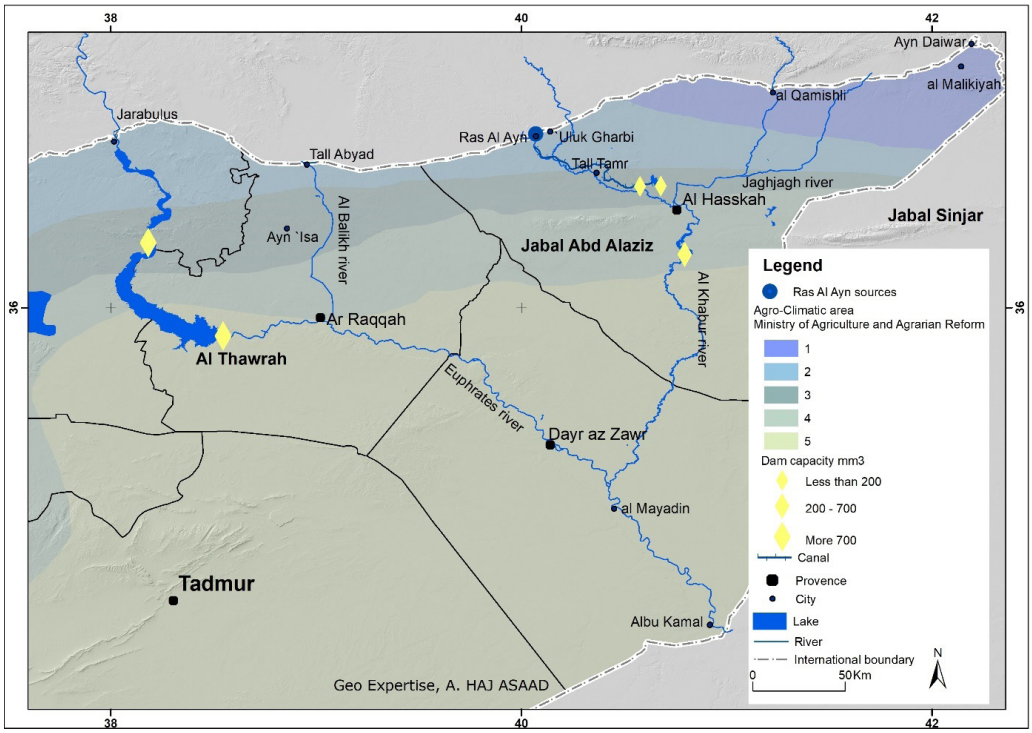

شكل رقم 1: خريطة توزع مناطق الهطول المطري

٤- التركيبة السكانية في الجزيرة (شمال شرق سوريا)

يسود التنوع العِرقي والديني على التركيبة السكانية في أغلب المناطق الجغرافية السورية، من عرب وكرد وتركمان وشركس وداغستان وأرمن وآشوريين بقبائلهم وعشائرهم المتعدِّدة، منهم المسلمون والمسيحيون واليزيديون بطوائفهم المتعدِّدة. ويوجد أكثر من ثلاثين قبيلة عربية ينضوي في أكنافها أكثر من 350 عشيرة. وكذلك يوجد حوالي أربعين عشيرة كردية[6].

تُعَدُّ الجزيرة العليا في سوريا من بين المناطق ذات التنوع الكبير لمكونها السكاني. فالمكون السكاني الجزراوي يضم إليه العرب والأكراد والتركمان والسريان والشركس والآشوريين والكلدانيين والأرمن والشركس والماردلية من يزيديين ومسيحيين ومسلمين (شكل 2) بطوائفهم المختلفة وانتماءاتهم القبلية والعشائرية المتعدِّدة.

يعود هذا التنوع في المنطقة إلى استراتيجية موقعها الجغرافي المتميز بخصوبة تربته ووفرة مياهه والمحاط ببيئة جبلية قاسية من جهة، ومن جهة أخرى البادية ذات المناخ الجاف. فقد شكَّلت عبر التاريخ حتى يومنا هذا نقطة التقاء لإمبراطوريات متصارعة وإقطاعات وإمارات متنازعة. فقد تعرضت المنطقة لسياسات استيطانية متنوعة. ففي القرن الماضي وبداية القرن الحالي، نفذت السلطات السياسية-العسكرية المتعاقبة لكلٍّ من الانتداب الفرنسي والقوميين وحزب البعث واللاعبين الجدد الذين تنامى دورهم من عام 2011 (تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية) إلى يومنا هذا تعديلًا غائيًا في ميزان التركيبة السكانية بهدف تثبيت سلطتهم في منطقة مناهضة لوجودهم و/أو أيديولوجيتهم. وقد نتج عن هذه الاستراتيجيات الاستيطانية تركيبةٌ سكانيةٌ يسود فيها عقدٌ اجتماعيٌّ هشٌّ.

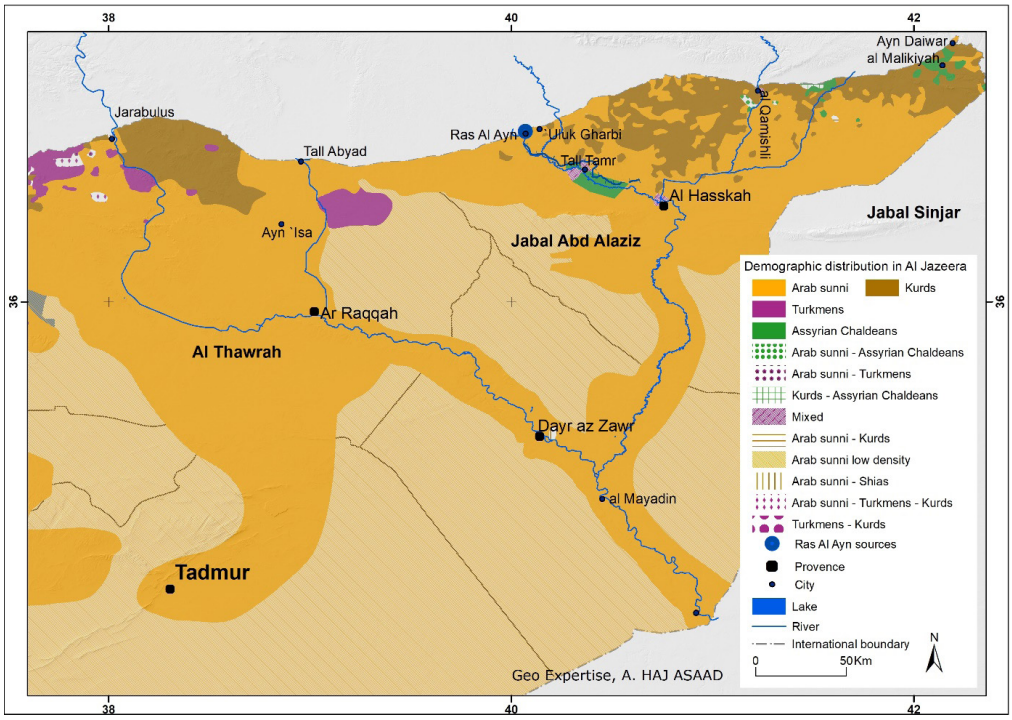

شكل رقم 2: التوزع الديموغرافي في شمال شرق سوريا

نستعرض هنا السياسة الاستيطانية بشكل موجز واعتبارًا من نهاية الفترة العثمانية. تشير الدراسات إلى أن السلطات العثمانية لم تتدخل ديموغرافيًا في الجزيرة العليا إلا في نهاية القرن التاسع عشر. فقد حافظت على التركيبة السكانية للمنطقة لفترات طويلة كما كانت عليه عند فرض سيطرتها عليها. وتشير المراجع إلى أن التركيبة السكانية كانت مكونةً من غالبية عظمى من القبائل العربية الرُّحَّل والكردية شبه الرُّحَّل. وكانت تنتشر في الجزيرة كلٌّ من القبائل العربية (شمر، وطي، والبقارة الجبور، والشرابين، وقيس...) والقبائل الكردية شبه الرحل (المللي، ودقورية، وهوركان، وشتاية)، حيث ينزلون

من الجبال في فصل الشتاء[7]. كما أن المنطقة تضمُّ اليزيديين، في حين أن عشائر الحسنان والميرا الكردية يعيشون في قرى بين هضاب كراتشوك ونهر دجلة، بالإضافة إلى المسيحيين واليهود. وقد تداول كلٌّ من القبائل العربية والكردية حقَّ استخدام المراعي والينابيع. وفي حين أن العرب يحطون فيها قادمين من البادية في الصيف، تكون القبائل الكردية في الجبال المجاورة. أما في الشتاء، فتنزل القبائل الكردية إليها من الجبال في حين أن القبائل العربية تعود للبادية[8]. أما القلة من المزارعين المقيمين، فكانوا يعيشون تحت ضغط الخوة والغزوات القادمة من البادية والجبال المحيطة. إلا أنه في القرن التاسع عشر بدأ العثمانيون استراتيجية حماية المناطق الزراعية من غزو القبائل الرحل وشبه الرحل، فلجؤوا إلى توطين السكان في المناطق المتاخمة للقبائل الرحل مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية (سفر برلك). فكان لمنطقة الجزيرة نصيبٌ من هذا التوطين، حيث وصل الشركس إليها في سنة 1876. أما كبار المالكين الأتراك في الجزيرة، فهم قاطنون في ماردين.

بعد تفكيك الدولة العثمانية إلى عدَّة دولٍ إبان خسارتها الحرب العالمية الأولى، حصلت فرنسا من عصبة الأمم في عام 1919 على حق انتداب سوريا وَفْقَ الحدود المرسومة في اتفاقية سايكس بيكو التي اعتبرت جبال زاغروس حدودًا طبيعيةً للدولة السورية من الجهة الشمالية. إلا أن قوات الانتداب وُوجِهت بمعارضة شديدة وحركات مقاومة في الجزيرة العليا وحلب. وقد أسهمت هذه المقاومة في تراجع قوات الانتداب عن العديد من المناطق، كغازي عنتاب وشانلي أورفة وكهرمان مرعش. وفي السياق نفسِه، انسحبت فرنسا من كليكية وجزيرة ابن عمر وماردين مقابل التهدئة وفق اتفاقية أنقرة عام 1921 الموقَّعة بين الأتراك والفرنسيين، لكن هذه المرة عن طريق القنوات الدبلوماسية، حيث حقَّقت الدبلوماسية التركية نجاحًا في ذلك. إلا أن القلاقل لم تتوقف والدعم التركي للمناهضين للوجود الفرنسي قد استمر. ولمواجهة ذلك، لجأ المندوب السامي الفرنسي إلى تبنّي سياسة سكانية تعتمد على التوطين لتغيير ميزان التركيبة السكانية في المنطقة لتخفيف ضغط المناوئين للانتداب وتثبيت الحدود مع تركيا، وقد تمثَّلت هذه السياسة في سياسة الترحيب باللاجئين المسيحيين من البلدان المجاورة وتوطينهم في الجزيرة: الآشوريون من العراق، والأرمن والسريان من تركيا، والأكراد الفارون من تركيا. وفي الشأن ذاته، تابع المندوب السامي تنفيذ سياسة توطين قوية للبدو الرحل التي بدأتها السلطات العثمانية قبيل انهيارها. وقد أدت هذه السياسات إلى تغيُّر الوجه الديموغرافي للجزيرة العليا إلى حد كبير بعد عقدٍ من الزمن. قبل عام 1927، كان عدد القرى الكردية بالكاد 45 قرية. وفي عام 1941، وصل عدد سكان الجزيرة العليا إلى 141390 نسمة مكونة من 57999 ألف كردي (شبه رحل ومستقرين)، 48749 عربيًّا من البدو والمقيمين، 34945 مسيحيًّا من مختلف الطقوس واللغات.

بعد خروج سلطة الانتداب وبزوغ التيار العربي متأثرًا بالنظريات القومية السائدة في تلك الفترة، تمثَّلت إعادة هيكلة التركيبة السكانية في الجزيرة في هذه الفترة من خلال إحصاء عام 1962، الذي نُفذ في يوم واحد الموافق 5 أكتوبر/تشرين الأول. وبناءً عليه، قُسِّم الأكراد في الحسكة إلى أكراد مواطنين، وأكراد أجانب مسجلين في القيود الرسمية، وأكراد لا وجود لهم بالسجلات[9]. وقد شكَّل إحصاء عام 1962 وسيلةً قانونيةً إقصائيةً لحرمان الفلاحين الأكراد من الانتفاع من قانون الإصلاح الزراعي كونهم غير سوريين، ومن ثَمَّ جرى توزيع الأراضي التي سيطر عليها كبار المالكين في الجزيرة على الفلاحين غير الأكراد في كثيرٍ من الأحيان، والذين جرى استقدامهم من مناطق أخرى. وقد اعتبر الأكراد هذه الخطوة مرحلةً من مراحل التغيير الديموغرافي للمنطقة، وخطوةً ضمن عملية الحزام العربي في منطقة الجزيرة.

تابع حزب البعث بعد استلامه السلطة سياسةَ إعادة الهيكلة السكانية من خلال الترحيل الإرادي من خلال ضعف الاستثمارات الحكومية في المنطقة، مما دعا السكان إلى مغادرتها إلى المدن الكبيرة بحثًا عن العمل، وخاصةً الأكراد الذين حُرموا من الجنسية. وفي الوقت ذاته، كانت الأراضي الزراعية المصادرة من كبار المالكين وغير الموزَّعة على الفلاحين تُستثمر من قِبَل المتنفذين في السلطة السياسية والعسكرية والإدارية.

استمرت عملية الهَيكَلة السكانية في عهد حافظ الأسد. ففي عام 1975، جرى تبنّي قرار إعادة توطين ما يقارب 60000 نسمة من العرب في الجزيرة العليا على الحدود السورية-التركية من الذين غُمرت قُراهم بمياه البحيرة المنشأة على سد الفرات بمساحة 665 كم². فقد تسبَّبت البحيرة في غمر حوالي 190 قرية ومزرعة من الطرف الأيمن لنهر الفرات المملوكة من قِبَل عشيرة الولدة[10]. في بداية الأمر، رفض شيوخ عشيرة الولدة وأعضاؤها الانتقالَ إلى القامشلي في لقائهم مع الرئيس حافظ الأسد الذي جرى في عام 1974. إلا أن الشيخ شواخ البورسان تراجع عن رفضه وأعطى موافقته للرحيل باتجاه القامشلي للرئيس حافظ الأسد بعد الاجتماع الخاص والمغلق الذي ضمَّه مع الرئيس عندما كان الشيخ شواخ مدعوًّا مع شيوخ العشائر والقبائل السورية من الرئيس الأسد لاستقبال الملك فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لدى زيارته إلى سوريا في عام 1975[11]. وبناءً على ذلك، فقد هُجّر عرب الولدة [10] بسبب الغمر الذي تعرضت له أراضيهم وقراهم، وعُوّضوا عن ذلك من الأراضي المصادرة من كبار الملاك الأكراد في الجزيرة العليا (شكل 3) في مناطق ذات أغلبية كردية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي[12]. أما القسم الآخر، فقد تمَّ تعويضه من مزارع الدولة حول مدينة الرقة. ومن الجدير بالذكر أن الشيخ علي أنور -وهو أحد شيوخ البورسان- رفض التعويض المقترح في مناطق الجزيرة؛ لأنه اعتبر أن الأراضي المقدمة إليهم كتعويض هي أراضٍ مغتصبة من أصحابها ولا يجوز تملُّكها (مقابلة مع أحد أبنائه). وبعد غمر قريته، استأجر الشيخ علي أنور البورسان منزلًا في الرقة، ثم هاجر إلى تركيا بعد تدهور الأوضاع في الرقة، حيث وافته المنية في 4 يناير/كانون الثاني من عام 2020 في مدينة شانلي أورفة.

في مطلع الألفية الثالثة، تعرض أكراد الجزيرة -بعد حراكهم في عام 2004- لضغوط كبيرة من قِبَل السلطات السياسية التي اتهمتهم بالانفصاليين والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قوبلت هذه الضغوط بصمت إن لم نقل برضا جزءٍ من الوسط الاجتماعي العربي المتعاطف آنذاك مع الرئيس صدام حسين.

منذ اندلاع الثورة وتحوُّلها إلى صراع عسكري، تحوَّلت الجزيرة إلى مركز استقبال ومصدر تهجير حسب القوة العسكرية التي تحلُّ في المنطقة. فحين سيطر تنظيم داعش على أجزاء من المنطقة، حصل نزوح كبير للسكان واستُقبِل آخرون من الموالين لداعش. وكذلك الأمر عندما استولت قوات سوريا الديمقراطية على الجزيرة، فقد نزح عددٌ كبيرٌ من السكان بسبب الضغط الموجَّه من قِبَل قوات سوريا الديمقراطية، وأصبحت المنطقة وجهةً للموالين لقوات سوريا الديمقراطية. وهناك العديد من التقارير، من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي توثق الانتهاكات التي حدثت من قِبَل المسيطرين على الشمال شرق سوريا، والتي تتحدَّث عن تهجيرٍ قسريٍّ للسكان وتدمير العديد من القرى.

ومما لا شكَّ فيه أن هذه السياسات أسهمت في تكوين بيئة اجتماعية صراعية كامنة، ظاهرها صراعٌ إيديولوجي-قومي-ديني وحقيقتها صراعٌ على الثروات التي تتمتَّع بها هذه المنطقة، مثل البترول والمياه والأرض الخصبة، بين مكونات المجتمع الجزراوي الذي استطاع تجاوز هذه البيئة بتكوين عقد اجتماعي، على الرغم من هشاشته، فإنه ساعد على العيش المشترك بين المكونات السكانية المختلفة لفترة طويلة، إلا أن التآكل بدأ يصيبه بعد أحداث 2004 في القامشلي. وازدادت سرعة تآكله بعد أن تحوَّلت الجزيرة إلى ساحة للمعارك، التي لم تكتفِ بقتل السكان وسلبهم وتهجيرهم، وإنما أجَّجت النعرات الطائفية والدينية بين المكونات السكانية.

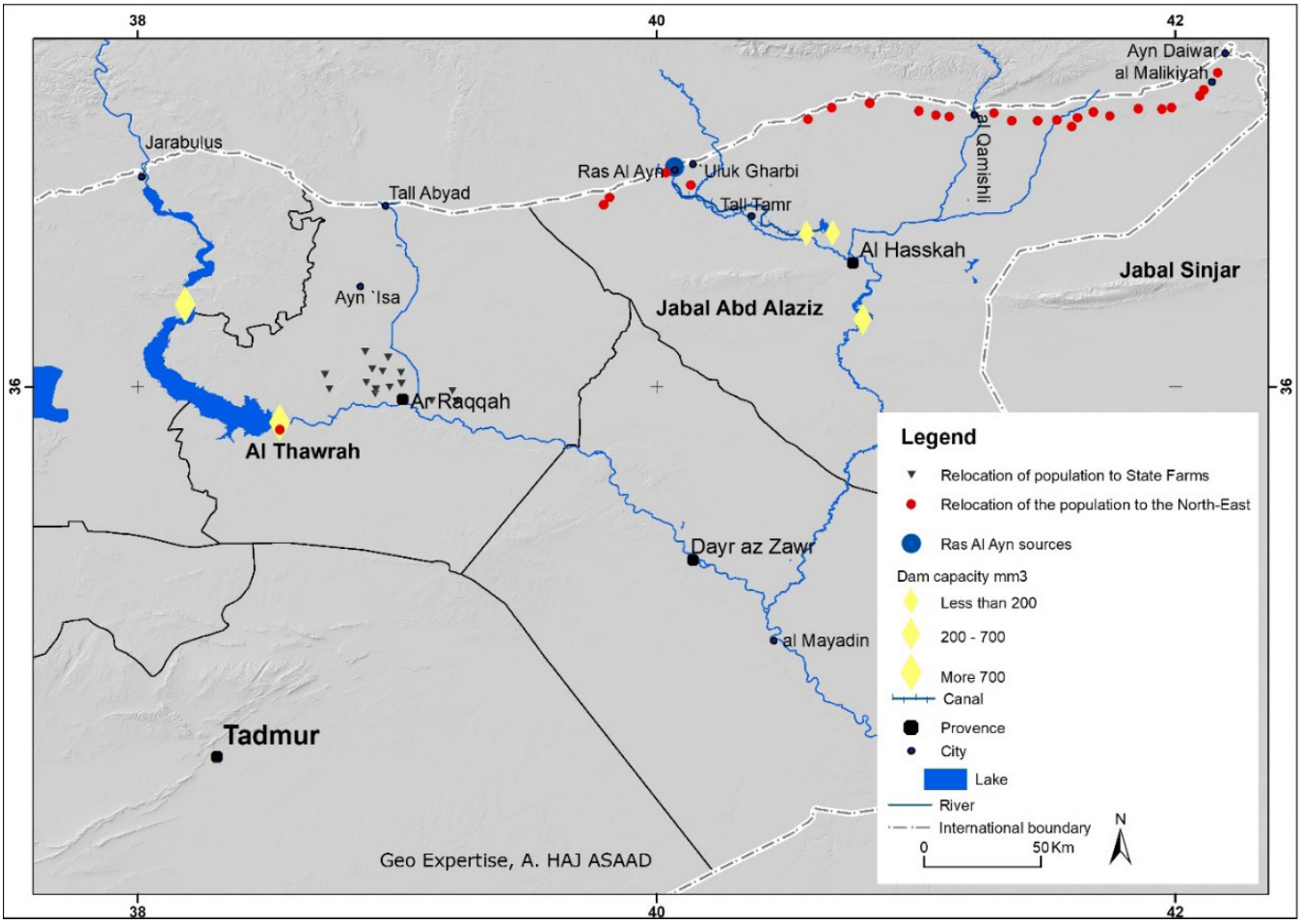

شكل رقم 3: خريطة إعادة توطين أهالي القرى المغمورة ببحيرة سد الفرات

٥- تعاقب القوى العسكرية وتحالفها في شمال شرق سوريا منذ عام 2011

لم تندثر رغبة القوى المتصارعة في السيطرة على الجزيرة منذ القدم إلى يومنا هذا. وكما كانت الجزيرة ساحة صراع بين الإمبراطوريتَيْن الفارسية والرمانية وما سبقهما، فقد عادت -من جديد- لتجذب إليها قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متقاربة و/أو متضاربة، أربع منها ممثَّلة في مجلس الأمن الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الفيدرالي الروسي وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى تركيا كقوة إقليمية. ناهيك عن الدول الداعمة للفصائل الموجودة بطريقة غير مباشرة لوجستيًا أو ماليًا مثل إيران ودول الخليج العربي. فقد شهدت منطقة الجزيرة -كغيرها من المناطق في سوريا- تعاقبًا للقوى المسيطرة على الأرض.

ففي بداية الحراك الشعبي في عام 2011، انسحبت قوات النظام من المناطق الكردية ليحل محلها قوات حماية الشعب (YPG) التي تمثِّل الوجه العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي (YPD) المهيمن عليه من قِبَل حزب العمال الكردستاني[13]. وبالنسبة إلى السلطات التركية، يُعَدُّ حزب الاتحاد الديمقراطي فرعًا لحزب العمال الكردستاني التركي المصنَّف كحركة إرهابية من تركيا وعدد كبير من الدول بما فيها الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى المناطق الأخرى من الجزيرة، بما فيها رأس العين، فقد كان المشهد مغايرًا بعد انسحاب قوات النظام والقوات الموالية لها أمام الجيش الحر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث سيطر هذا الأخير على منطقة رأس العين. لكن سرعان ما هُمِّش دوره من قِبَل جبهة النصرة (جبهة تحرير الشام حاليًا) التي استولت فيما بعد على المنطقة حتى شهر يوليو/تموز من عام 2013، حيث استطاعت قوات حماية الشعب YPG (قوات سوريا الديمقراطية حاليًا) طرد جبهة النصرة والسيطرة على رأس العين. وقد تزامنت هذه التحولات مع سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من سوريا والعراق، ومن ضمنها أجزاء من منطقة الجزيرة.

أقام التحالف الغربي تعاونًا عسكريًا مع قوات حماية الشعب (YPG) لهذه المهمة[14]. ففي نهاية عام 2014، على الرغم من معارضة تركيا لهذا التعاون، دخل التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية تعاون عسكري مع قوات حماية الشعب (YPG) من أجل محاربة تنظيم داعش. وعقب هذا التحالف، تمَّ تأسيس قوات سوريا الديمقراطية التي تضمُّ قوات حماية الشعب والفصائل العسكرية المحلية من العرب والآشوريين والتركمان مع بقاء وحدات حماية الشعب (YPG) القوة الرئيسة داخلها. وقد شكَّل هذا التحالف مصدرَ قلق بالنسبة إلى تركيا، التي اعتبرته دعمًا لوجود حزب العمال الكردستاني التركي على حدودها الجنوبية، وهو الأمر الذي لا تريده.

لم يأخذ التحالف الغربي مخاوف تركيا بالحسبان. إذ بدأت العمليات العسكرية المشتركة بين قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الغربي ضد تنظيم داعش في 26 يناير/كانون الثاني من عام 2015، بعد أن سيطرت قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الغربي على منطقة عين العرب (كوباني)، فواصلا القتال ضد تنظيم داعش، وفرضا سيطرتهما على تل أبيض في 14 يونيو/حزيران من عام 2015. وقد حقَّق هذا التقدُّم لقوات سوريا الديمقراطية ربط شطري الجزيرة (كوباني بالقامشلي). كما أوقفت قوات سوريا الديمقراطية معاركها مع تنظيم داعش في الجبهة الجنوبية واجتازت الضفة اليسرى لنهر الفرات باتجاه ضفته اليمنى، حيث أحكمت سيطرتها على مدينة منبج في 12 أغسطس/آب من عام 2016. ثم تابعت زحفها من منبج باتجاه الغرب، أي باتجاه عفرين. وتزامنًا مع ذلك، فإن قوات سوريا الديمقراطية الموجودة في عفرين اجتازت الخندق الذي أقامته سابقًا حول منطقة عفرين، متقدمةً نحو الشرق باتجاه منبج. يهدف هذا التحرك المزدوج من قِبَل قوات سوريا الديمقراطية إلى تحقيق استراتيجيتها التي تتمثَّل في ربط عفرين مع منبج وعين العرب. بمعنى آخر: فرض سيطرتها على الأراضي السورية المحاذية للحدود السورية-التركية. وقد حوَّلت هذه المحاولة مخاوف السلطات التركية إلى أمر أصبح قيد التنفيذ من قِبَل YPG. حُددت استجابة تركيا على هذا التقدُّم بتدخل الجيش التركي في الأراضي السورية. وتبرّر السلطات التركية هذا التدخل بحماية أمنها من المجموعات الإرهابية. فقد اجتازت القوات التركية الحدود السورية في 24 أغسطس/آب 2016، مُعلِنةً شنَّها عملية عسكرية بالتعاون مع

الجيش الوطني ضد تنظيم داعش، وأطلقت عليها اسم عملية درع الفرات. وقد فرض الجيش الوطني والقوات التركية الداعمة له سيطرتهما على منطقة جرابلس الباب واعزاز، لتعلن في 29 مارس/آذار من عام 2017 انتهاء عملية درع الفرات. وبذلك تم إنشاء مجال حيوي للجيش التركي في الأراضي السورية تُقدَّر مساحته بـ 2400 كم²، ويُسهم في حماية حدودها ومنع تحقيق هدف قوات سوريا الديمقراطية المتمثِّل في ربط منطقتي منبج وعفرين. والجدير بالذكر هنا أن قوات النظام والقوات الموالية له تقدموا شمالًا، واستعادوا السيطرة على الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش حتى تادف والخفسة وضفة نهر الفرات اليمنى.

لم تقف تركيا عند ذلك، فقد بدأت التحضيرات للهجوم على منطقة عفرين ذات الأغلبية الكردية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. فبعد مغادرة المراقبين العسكريين الروس منطقة عفرين في 19 يناير/كانون الثاني من عام 2018، بدأت القوات التركية حملتها في 20 يناير/ كانون الثاني من العام نفسه، التي أعطتها اسم غضن الزيتون، بالتعاون مع الجيش الوطني ضد قوات سوريا الديمقراطية. إن إعطاء هذا الاسم للحملة يعود إلى شهرة منطقة عفرين بزراعة أشجار الزيتون. ففي 24 مارس/آذار من عام 2018، أعلنت القوات التركية انتهاء الحملة العسكرية، مُعلِنةً سيطرتها على منطقة عفرين المقدَّر مساحتها بـ 1800 كم². إن اندحار قوات سوريا الديمقراطية من عفرين الكردية أمام الجيش الوطني والقوات التركية في حين أنها في الوقت نفسِه كانت تشن حربًا ضد تنظيم داعش في الرقة ودير الزور ذات السكان العرب، قد وَضَعها في حرجٍ أمام الرأي العام الكردي، ووُضعت سياسة حزب الاتحاد الديمقراطي في خانة المساءلة والتشكيك من قِبَل بعض السياسيين الأكراد عمَّا إذا كانت تسعى لحماية الاكراد أم أنها مجرد أداة في يد القوى الدولية.

في مارس/آذار من عام 2019، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف انتصارهما على تنظيم داعش. فقد سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على كامل مساحة الضفة اليسرى لنهر الفرات الواقعة في الأراضي السورية التي تمثِّل أغنى المناطق الزراعية، فهي تشكِّل 30٪ من المساحة المزروعة في سوريا، وغنية بموارد المياه، بما في ذلك المنشآت الكهرومائية والموارد النفطية، وكذلك إنتاج الأسمنت (مصنع لافارج هولسيم holcim Lafarge).

شكَّلت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على هذا القطاع -الذي تفصله عن باقي قوى الصراع المحلية حدود طبيعية متمثِّلة في نهر الفرات- هاجسًا لتركيا، ففي 9 أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسِه بدأت تركيا عمليتها العسكرية نبع السلام بالتعاون مع الجيش الوطني. بعد أربعة أيام، وفي 13 أكتوبر/ تشرين الأول أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سحب 2000 من جنودها. وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسِه، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية إعادة انتشار قواتها وانسحابها من مناطق رأس العين وتل أبيض. وبذلك انتهت العملية العسكرية بسيطرة الجيش الوطني والقوات التركية الداعمة له على منطقة ثالثة في شمال شرق سوريا، منفصلة عن منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون المتلاصقتَيْن. تمتدُّ منطقة نبع السلام من شرق مدينة رأس العين إلى غرب تل أبيض بمسافة 140 كم تقريبًا وبعمق وسطي 25 كم جنوبًا اعتبارًا من الحدود السورية-التركية بمساحة 4080 كم² بما يعادل 7.9 من المساحة الكلية لشمال شرق سوريا البالغة 51000 كم² تقريبًا. وتتمثَّل أهمية هذا المجال الحيوي بالنسبة إلى تركيا في وجود قوة وازنة في الجزيرة، وإجهاض محاولة قوات سوريا الديمقراطية في السيطرة

على منطقة غنيَّة بمواردها ومحاطة بحدود طبيعية. أما قوات سوريا الديمقراطية، فتسيطر على91.9 %، أي 47000 كم²، في حين تقتصر سيطرة قوات النظام والقوى الموالية لها على المربع الأمني في الحسكة والقامشلي بالإضافة إلى المطار (شكل 4).

يوجد في شمال شرق سوريا كلٌّ من قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني «المعارضة» وقوات النظام والقوى الموالية لها وحلفاؤهم (جدول رقم 2). ويوجد في شمال شرق سوريا كلُّ اللاعبين الدوليين والإقليميين. ويتمثَّل وجودهم من خلال انتشار قواعدهم العسكرية وجنودهم في المنطقة، كما هو الحال بالنسبة إلى أعضاء مجلس الأمن الأربعة: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى تركيا، أو عن طريق المجموعات التي يدعمونها كما هو الحال بالنسبة إلى إيران ودول الخليج العربي. ويختلف الدور الذي يقوم به اللاعبون من دعم عسكري إلى دعم تقني ولوجستي. وتتميز العلاقات بين القوى المحلية الموجودة في شمال شرق سوريا بالعدائية، ولكن بدرجات متفاوتة. إذ تتميَّز علاقة الجيش الوطني مع كلٍّ من قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام والقوى الموالية لها بالعدائية، في حين أن العلاقات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام علاقاتٌ غامضة، ويندلع الاقتتال بينهما من فترة إلى أخرى.

يبرِّر التحالف الغربي وجوده بالحرب ضد الإرهاب (تنظيم داعش)، في حين أن تركيا تسوِّغ تدخلها بمخاوفها من وجود المجموعات الإرهابية (قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم داعش) وتوفير منطقة آمنة ضمن الأراضي السورية تستوعب النازحين السوريين الذين هُجّروا من مناطقهم من قِبَل النظام وآلته العسكرية والأمنية لتخفيف موجات اللجوء إلى تركيا ومن ثَمَّ أوروبا. أما روسيا وإيران، فتعلّلان وجودهما بمحاربة الإرهاب والدفاع عن السلطة الشرعية (المقصود هنا النظام الحاكم).

وفي نهاية هذه الفقرة، أودُّ اقتباس ما كتبه أندريه جيبير وموريس فيفريه في مقالهما: «الجزيرة السورية ويقظتها الاقتصادية»، في المجلة الجغرافية، ليون، المجلد رقم 128، العدد 1، الصادرة في عام 1952م:

إن تاريخ الحوض العلوي للخابور هو جزءٌ من تاريخ الإمبراطوريات العظيمة التي سيطرت عليها بدورها لمدة ستة آلاف عام. وهي منطقة خالية من الدفاعات الطبيعية، وصغيرة جدًّا ومعرضة جدًّا للتهديد المباشر من الجبال أو البادية، أو لشركات القوى العالمية. ولم تشكّل هذه المنطقة قطُّ وحدة سياسية حقيقية. ومن ناحية أخرى، فإن قيمتها الزراعية والاستراتيجية جعلتها دائمًا موضوعًا للطمع.

جدول 2: توزّع القوى العسكرية في المناطق المستفيدة من نبع رأس العين والإدارات المدنية المرتبطة بإدارة الموارد المائية

القوى العسكرية	
القوى المحلية	**القوى الدولية الداعمة**
قوات سوريا الديمقراطية (قسد)	الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا
الجيش الوطني	تركيا
قوات النظام	روسيا، وإيران

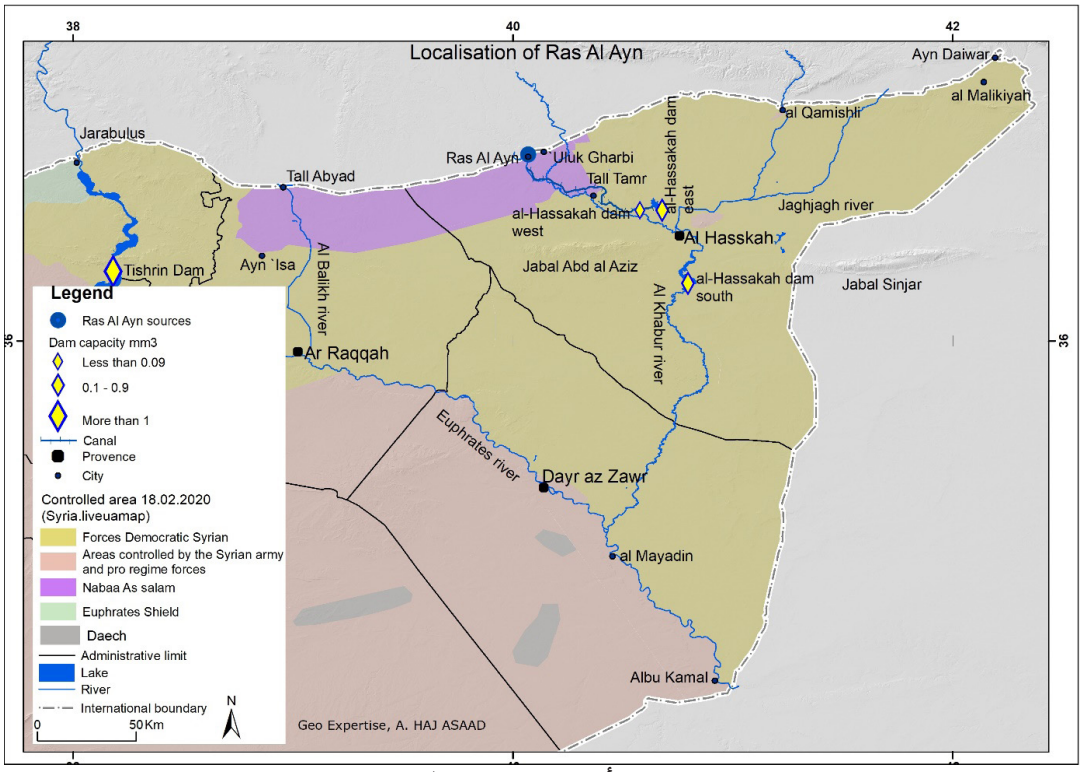

شكل 4: موقع ينابيع رأس العين وتوزّع مناطق السيطرة

٦- حوكمة استثمار المياه في الجزيرة السورية: رأس العين - محطة علوك

٦.١ من الوفرة إلى الجفاف

كانت الحسكة والقرى المجاورة لسرير نهر الخابور مباشرةً تعتمد على مياهه لتأمين احتياجاتها اليومية للاستخدام المنزلي ومياه الشرب، بالإضافة إلى أنه كان المصدر الأساسي لمياه الري. وقد تعرضت المصادر المائية في منتصف القرن الماضي للجزيرة العليا لاستثمار كبير للموارد المائية من قِبَل المزارعين السوريين والأتراك. حيث بدأت الأشغال المائية في سوريا منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، فقد أُنشئ سد تل مغاص على نهر الخابور، حيث تخرج من ضفته اليسرى قناة الري (A) بطول 62 كم لري 8400 هكتار. وأسهم هذا العمل في توطين 2100 عائلة بما يقرب 15000 نسمة (دي فاموس 1952)[15].

وفي ثمانينيات القرن الماضي، أُنجز مشروع الحسكة على نهر الخابور المتضمن بناء ثلاثة سدود: سد الخابور (غرب)، وسد الخابور (شرق)، وسد الخابور (جنوب) (شكل رقم 5). وتتميَّز هذه السدود بأنها متوسطة السعة، حيث تبلغ السعة التخزينية لسد الحسكة (غرب) 91 مليون متر مكعب، ولسد الحسكة (شرق) 232 مليون متر مكعب. أما السعة التخزينية لسد الخابور في الوادي الأوسط، فتبلغ 665 مليون متر مكعب. تهدف هذه الإنشاءات إلى تأمين ري 150000 هكتار بنسبة تكثيف 200%، وتأمين المياه للاستخدام المنزلي في الحسكة وتل تمر وريفيهما. فقد كانتا تتزوَّدان بالمياه من سد الخابور الشرقي الذي تُستجر إليه المياه من ينابيع رأس العين بقناة مفتوحة بطول 67 كم.

إلَّا أن حفر الآبار الخاصة المتزايد للحصول على المياه لأغراض الري في منطقة التأثير المباشر في الينابيع، قد أسهم إسهامًا كبيرًا في الحيلولة دون تحقيق هذا المشروع لأهدافه. فقد زادت نسبة الآبار في منطقة التأثير المباشر في الجانب السوري بين عامي 1984 و1992 بمعدل 712%. إذ زاد عدد الآبار الإجمالي من 232 بئرًا إلى 1652 بئرًا، وارتفعت مساحة الأراضي المروية من 2400 هكتار إلى 34265 هكتارًا. وقد استمرت عمليات حفر الآبار فتضاعف عددها في الفترة الواقعة بين عامي 1992 و2006 ووصل إلى 2391 بئرًا تروي 44550 هكتارًا [2]. وكذلك الأمر في الجانب التركي، فقد ازدادت المساحات المروية من المياه الجوفية المستخرجة من منطقة التأثير المباشر بشكل كبير.

وقد أدى هذا الاستثمار الكبير للمياه الجوفية في الري على جانبي الحدود، من مناطق التأثير للحوض، إلى توقف التدفق الحر للينابيع في مطلع عام 2001، في حين أن تدفقها كان سابقًا يقارب 45 م³/ثانية (شكل رقم 6). ونجم عن ذلك زيادة تلوث المياه، وارتفاع نسب الأملاح، ونمو النباتات الضارة (الأشنيات) في بحيرة سد الخابور الشرقي، مما أعطى هذه المياه رائحةً وطَعْمًا غير مستساغَيْن. ومن ثَمَّ لم تعُد صالحةً للشرب والاستخدام المنزلي[2].

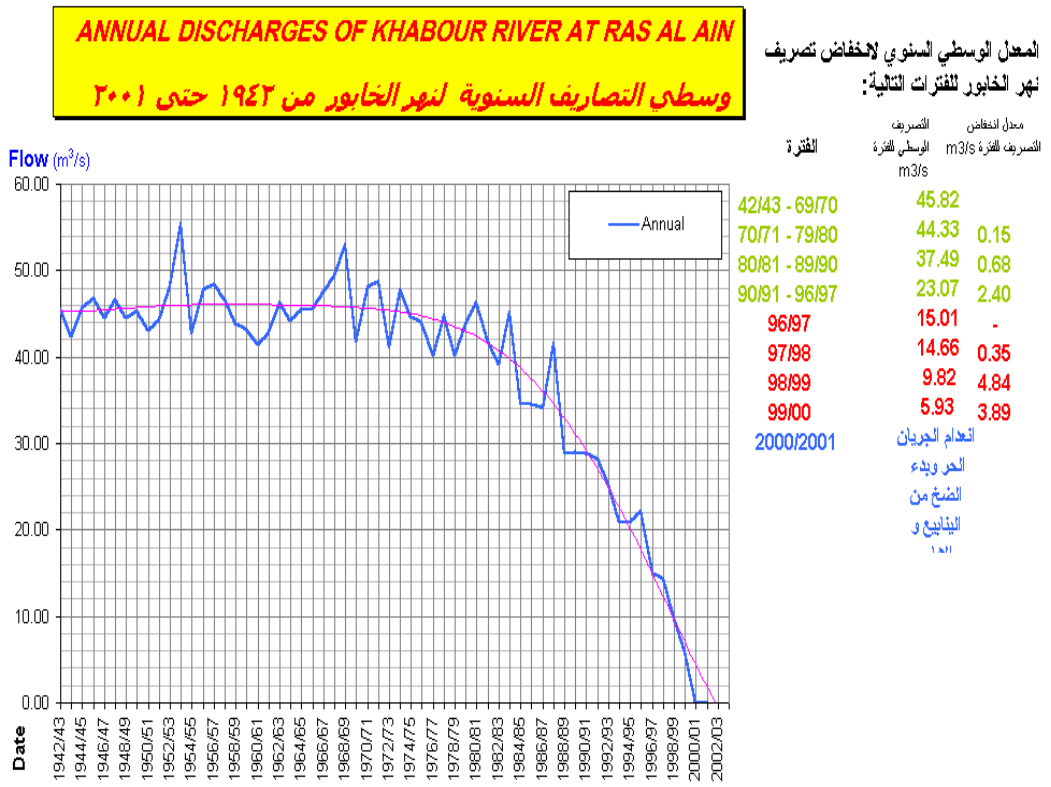

شكل رقم 6: منحنى تغير التصاريف الإجمالية لينابيع الخابور في رأس العين خلال الفترة 1942-2003

هذا التدهور في نوعية وكمية المياه الجوفية والسطحية ما هو إلا نتيجة للسياسات التنموية المتبعة من قِبَل الحكومات السورية التي ركَّزت جُلَّ اهتمامها على المردود الاقتصادي للإنتاج الزراعي مع الإهمال الكامل للبعد البيئي. فإن الاستجرار الكبير للمياه للاستجابة لمتطلبات الري ومياه الشرب

قد أدى إلى ارتفاع الناقلية الكهربائية (المعيار المعتمد في تحديد الملوحة). ولا يمكن أيضًا إهمال أثر الاستثمار التركي للمياه الجوفية في أعلى الحوض على تدنّي كمية المياه في ينابيع رأس العين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النفط يُسهم -من خلال استخراجه ونقله- في تلويث المياه والتربة، حيث تتسبَّب المياه المرافقة لإنتاج النفط، وخطوط نقل النفط الخام نتيجة انتهاء عُمر تشغيلها الافتراضي في تلوث الأراضي الزراعية. ونودُّ الإشارة إلى أن انتشار مصافي النفط الخاصة بعد الأزمة السورية قد زاد من معدلات التلوث، حيث تقوم هذه المصافي بإطلاق نفاياتها في الأودية[16]. وكذلك فإن طرح النفايات الصلبة غير المعالجة بالقرب من مصادر المياه (مكب القامشلي في منطقة الهلالية، ومكب تل أبيض على منابع البليخ) يُسهم في تلويث المياه بشكل كبير، وهذا ما يحدثه طرح الصرف الصحي غير المعالج إلى المجاري المائية الطبيعية والأودية، وإلى بحيرات السدود، مما أدى إلى تلوث المياه السطحية والجوفية.

ضمن هذه الظروف، أوصت الدراسة التي أنجزتها الشركة العامة للدراسات المائية في حمص في عام 2000 بضخ المياه بشكل قسري من الينابيع والآبار من الحوامل المائية في رأس العين من أجل تأمين مصدر مائي دائم لمحافظة الحسكة. وقد قامت مديرية الموارد المائية بالحسكة بحفر 116 بئرًا في محيط رأس العين ومحيط وادي جرجب (جدول رقم 3)، والتي أُمِّنت تدفق 15 - 20 م³/ثانية لحل مشكلة جفاف نهر الخابور وتأمين مياه الشرب لمدينة الحسكة وللقرى الواقعة على سرير الخابور. وفي نهاية عام 2006، انخفضت إنتاجية وتصريف هذه الآبار لتصبح دون 3 م³/ثانية. كما توقفت عمليات الضخ من الينابيع نتيجة الأضرار التي لحقت بكافة التجهيزات الميكانيكية بسبب الفيضانات في موسم 2005-2006.

جدول 3: توزّع الآبار

عدد الآبار	منطقة وجودها	المناطق التي تدعمها
86	نطاق رأس العين	تدعم قناة الجر الرئيسة لتأمين مياه الشرب لمدينة الحسكة وبعض المدن والقرى
30	نطاق الجرجب	تدعم نهر الخابور

وقد وُضِعت خطتان لتأمين مصدر مائي لمدينتي الحسكة وتل تمر وريفيهما يفي بسد احتياجات 450000 نسمة من مياه الشرب. تقوم الخطة الأولى على استجرار حصة سوريا من مياه نهر دجلة (1250 مليون م³/سنة) إلى الحسكة وريفها لتأمين مياه الشرب وري 150 ألف هكتار. لقد وضعت الخطة وبُوشِر في الأعمال المدنية في قرية عين ديوار، إلا أنها توقفت مع اندلاع الثورة السورية وما تبعها من حرب أهلية.

أما الخطة الثانية فقد كانت إسعافية، وتمثَّلت في حفر 30 بئرًا ارتوازية جديدة في محيط قرية علوك ونقل مياهها عبر القساطل إلى محطتي تل تمر والحسكة. واعتُمدت خطة الحفر من قِبَل وزارة الري (سابقًا) بالكتاب رقم 3463 بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2009، بهدف تأمين المياه ريثما يجري تنفيذ مشروع جر المياه من نهر دجلة إلى حوض الخابور[17]، وهكذا حُفِرَ 30 بئرًا في قرية علوك في عام 2010.

ويمكن ضخ 70 ألف متر مكعب في اليوم من هذه الآبار (شكل رقم 5). وتضمُّ المحطة أيضًا خزان مياه تبلغ سعته 25 ألف م³. ويتم ضخ المياه بواسطة 12 مضخة أفقية عبر أنابيب نقل بطول 70 كم لإيصالها إلى محطة مياه الحمة، ومنها إلى التجمعات السكنية في محافظة الحسكة. ويوجد حاليًا 8 مضخات عاملة. وقد انخفضت كمية الضخ من هذه الآبار بسبب الحرب إلى 50 ألف م³/يوميًا بعد خروج عشر آبار عن الخدمة وتعطل بعض المعدات والأجهزة وفقدانها. وتعتمد المحطة على الكهرباء القادمة من سد تشرين[1] الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

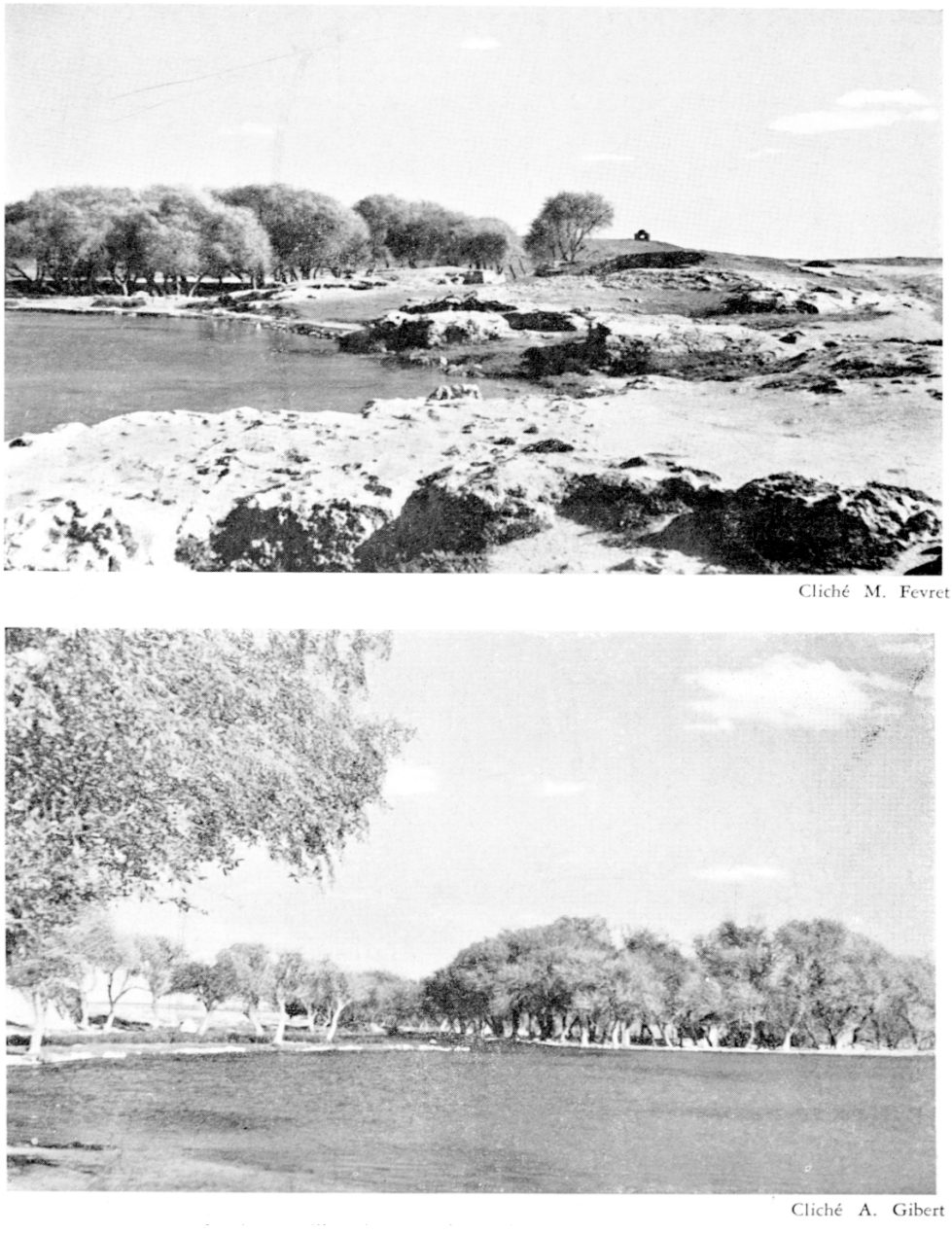

شكل رقم 5: صور لرأس العين، جيبير وفيفريه، 1953

1- ينتج 630 ميغاواط، وبحيرة مساحة 155 كم²، وطاقة تخزينية 1.9 مليار متر مكعب.

لقد أصبحت الحسكة وتل تمر ومدينة رأس العين بالإضافة إلى عدد كبير من البلدات والقرى تعتمد على مياه الشرب من محطة علوك - رأس العين. إذ تتزوَّد بعضها عن طريق الشبكات التي تتغذَّى بشكل مباشر من خزانات منطقة الحمة. أما فيما يتعلَّق ببقية الأرياف والمدن (الشدادي وأبو راسين والهول)، فيجري تزويدها بالمياه عن طريق الصهاريج التي تتزوَّد أيضًا من منطقة الحمة. وتتوزع هذه المدن على مناطق خاضعة لسيطرة أطراف متصارعة فيما بينها، ما يعني أن شبكة إمداد المياه لها عابرة لحدود السيطرة. لم يكن هذا الوضع منفردًا في محطة علوك - رأس العين، لكن يمثِّل أغلبية شبكات تزويد المياه في سوريا. عند اندلاع الأزمة، تحوَّلت الحسكة إلى مركز استقبال للنازحين. فقد استقبلت الحسكة وريفها عددًا كبيرًا من النازحين من مناطق مختلفة من سوريا خلال فترة الصراع. ويُقدَّر عدد السكان الحاليين المستفيدين من محطة علوك بحوالي 800 ألف نسمة. كما يتم تزويد كلٍّ من مخيمات الهول والعريشة وأشو كاني بواسطة الصهاريج.

عسكريًا، تقع محطة ضخ مياه الشرب علوك - رأس العين وبعض المدن والأرياف المستفيدة منها تحت سيطرة الجيش الوطني والقوات التركية الداعمة له. إلا أن القسم الأكبر من المدن والأرياف الأخرى المستفيدة من المحطة، كالحسكة وتل تمر، خاضعٌ لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، باستثناء المربع الأمني الذي تسيطر عليه قوات النظام والقوى الموالية لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئات المدنية هي التي تقوم بالإدارة التقنية لمحطات المياه. فقد حافظت القوى العسكرية المختلفة على المؤسسات الحكومية وهيكليتها مع تغيُّر أسمائها ومرجعيتها. في حين أن مرجعية إدارة المياه وتوزيعها في مناطق سيطرة الجيش الوطني هي المجلس المحلي. في حين أن إدارة الموارد المائية تكون من مسؤولية الإدارة الذاتية في المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. أما فيما يتعلَّق بالمربع الأمني الذي يسيطر عليه النظام، فإن إدارة الموارد المائية تابعة لوزارة الموارد المائية (جدول 4).

جدول رقم 4: الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه

القوى العسكرية المحلية	الجهات الفنية والإدارية
قوات سوريا الديمقراطية (قسد)	مديرية الموارد المائية، والإدارة الذاتية
الجيش الوطني	المجلس المحلي لمدينة رأس العين مديرية الموارد المائية في رأس العين
قوات النظام	وزارة الموارد المائية مديرية الموارد المائية في الحسكة

2.6 المياه أداةً للدعاية السياسية

إن انقطاع المياه عن مدينة الحسكة والبلدات والأرياف التي تتغذى من مياه محطة علوك - رأس العين في صيف عام 2020 لم يكن حدثًا منفردًا أو منعزلًا في سوريا أثناء الحرب. فقد تعرضت أغلب محطات الشرب للتوقف، سواء بتعرُّضها للقصف المقصود أو غير المقصود، أو جراء قطع المياه عن المستفيدين قصدًا كوسيلة ضغط لإجبار السكان على مغادرة قراهم وبلداتهم ومدنهم. بمعنى آخر: لقد استُخدِمت المياه

كأداة حـرب. إلا أن توقـف محطـة علـوك - رأس العيـن حظـي بتـداولٍ غيـر مسـبوقٍ مـن قِبَـل الإعـلام المحلـي والدولـي، وكذلـك فقـد تناولـه الناشـطون عبـر وسـائط التواصـل الاجتماعـي ضمـن حمـلات مناصـرة وحشـد متناقضـة، فـكل طـرفٍ حسـب انتمائـه وتوجُّهـه يرمـي بالمسـؤولية علـى الطـرف الآخـر بهـدف تجريـده مـن مصداقيتـه أمـام السـكان المحلييـن وتشـويه صورتـه علـى المسـتوى المحلـي والدولـي. وفـي حيـن أن المناصريـن لقـوات سـوريا الديمقراطيـة يتهمـون تركيـا بوصفهـا السـبب فـي هـذا الانقطـاع، فـإن المؤيديـن للجيـش الوطنـي يرجعـون السـبب إلـى قـوات سـوريا الديمقراطيـة. وتـرد لاحقًـا الاتهامـات المتبادلـة بيـن الطرفيـن.

وفـي السـياق نفسِـه، قدَّمـت بعـض منظمـات المجتمـع المدنـي (سـوريون مـن أجـل الحقيقـة والعدالـة، والمنظمة الكرديـة لحقـوق الإنسـان (داد)، ومنظمـة بيـل المدنيـة، ومنظمـة GAV للإغاثـة والتنميـة، ومؤسسـة إيزدينـا، ومنظمـة شـار للتنميـة، ومركـز عـدل لحقـوق الإنسـان) الموجـودة فـي شـمال شـرق سـوريا شـكوى إلـى خمسـة مقرريـن خاصيـن تابعيـن للأمـم المتحـدة، تشـكو فيهـا اسـتخدام المـوارد المائيـة لأغـراض سياسـية مـن قِبَـل الجيـش الوطنـي والجيـش التركـي. حيـث قُدمـت الشـكوى للمقـرر الخـاص المعنـيِّ بحـقِّ الإنسـان فـي الحصـول علـى ميـاه الشـرب المأمونـة وخدمـات الصـرف الصحـي، وإلـى المقـرر الخـاص المعنـيِّ بالسـكن اللائـق كعنصـر مـن العناصـر المكونـة للحـق فـي مسـتوى معيشـي ملائـم، وإلـى المقـرر الخـاص المعنـيِّ بالحـق فـي الغـذاء، وإلـى المقـرر الخـاص المعنـيِّ بحـق كل إنسـانٍ فـي التمتُّـع بأعلـى مسـتوى ممكـن مـن الصحـة البدنيـة والعقليـة، وإلـى المقـرر الخـاص المعنـيِّ بحقـوق الإنسـان للمشـردين داخليًـا. وكذلـك طالبـت 8و منظمـةً حقوقيـةً ومدنيـةً الأمـم المتحـدة بفتـح تحقيـق لمحاسـبة المسـؤولين عـن القطـع المتكـرر للميـاه. ومـن الملاحـظ أن الحُجـج الـواردة فـي هـذا المضمـار مـا هـي إلا وسـيلة لتغطيـة الاسـتخدام السياسـي الـذي يتعـرض لـه الحصـول علـى المـاء. فـكل طـرفٍ يريـد أن يُظهـر للـرأي العـام المحلـي والدولـي «قدرتـه علـى إدارة المناطـق الواقعـة تحـت سـيطرته وعجـز الآخريـن عـن القيـام بالأعمـال التـي قـام أو يقـوم بهـا، لإضفـاء شـرعية علـى نفسـه، ووسـيلة للتحكُّـم بالقـرار السياسـي والاسـتيلاء علـى الأراضـي».

3.6 الطاقة مقابل المياه

تبنَّـت كلٌّ مـن القـوى المحليـة المتصارعـة المتمثِّلـة فـي الجيـش الوطنـي وقـوات سـوريا الديمقراطيـة خطابًـا يتهـم الآخـر بتهيئـة الظـروف التـي تسـبَّبت فـي توقـف ضـخ الميـاه مـن محطـة علـوك - رأس العيـن. حيـث يربـط الجيـش الوطنـي توقـف ضـخ ميـاه الشـرب مـن محطـة علـوك بانقطـاع التيـار الكهربائـي الـذي أوقفتـه عـن المحطـة قـوات سـوريا الديمقراطيـة، فهـو بذلـك يلقـي بمسـؤولية توقـف الضـخ علـى قـوات سـوريا الديمقراطيـة، فهـي التـي تسـيطر علـى المحطـات الكهربائيـة التـي تغـذي المحطـة بالطاقـة الكهربائيـة القادمـة مـن سـد تشـرين الخاضـع لسـيطرتها. ومـن ثَـمَّ فـإن انقطـاع التيـار الكهربائـي يـؤدي إلـى توقـف محطـة علـوك عـن العمـل. فـي حيـن أن قـوات سـوريا الديمقراطيـة تبـرِّر قطعهـا النهائـي للتيـار الكهربائـي بتكـرار التجـاوزات التـي ترتكبهـا بعـض المجموعـات المكونـة للجيـش الوطنـي. فبنظـر قـوات سـوريا الديمقراطيـة، فـإن بعـض فصائـل الجيـش الوطنـي لا تلتـزم بتشـغيل المحطـة الوقـت الكافـي والمتفـق عليـه لتأميـن كميـة الميـاه اللازمـة للمسـتفيدين مـن محطـة علـوك. وحسـب قـوات سـوريا الديمقراطيـة، تقـوم بعـض مكونـات الجيـش الوطنـي بقطـع الميـاه مـن وقـت إلـى آخـر علـى الرغـم مـن توفـر الكهربـاء اللازمـة لتشـغيل المحطـة. إذ تتهـم الجيـش الوطنـي بتزويـد الكهربـاء لقـرى ومـدن منطقـة نبـع السـلام عوضًـا عـن تزويـد محطـة الضـخ. ولذلـك قامـت الإدارة الذاتيـة فـي الحسـكة بقطـع الكهربـاء بشـكل كامـل عـن المنطقـة لإيجـاد حـلٍّ دائـمٍ للمعضلـة.

وفي حين أن الإدارة الذاتية تريد تأمين الكهرباء لمحطة الضخ فقط، فإن المجلس المحلي في رأس العين يطالب بتأمين الكهرباء لمناطق خدماته، ويطالب بضرورة تزويد منطقتي رأس العين وتل أبيض بما يعادل 30 ميغاواط لتأمين كمية كافية لسدّ احتياجات السكان ومحطة علوك على السواء من الكهرباء. وتعتبر الإدارة الذاتية أن هذه الكمية كبيرة، وتطلب تقديم الكهرباء للمحطة فقط. ولهذا فقد اشترطت الإدارة الذاتية في الحسكة فصلَ تغذية القرى التي تتغذى على الخط الرئيس المغذي لمحطة المياه، وهذا يعني حرمان القرى الشرقية من الكهرباء. فقد قامت بتخفيض كمية الكهرباء من 30 ميغاواط إلى 20 ميغاواط ثم 12 ميغاواط، إلى أن قامت بقطعها نهائيًا.

كذلك فإن المجلس المحلي في رأس العين يشير إلى أن الإدارة الذاتية تمنع دخول المحروقات لمنطقة نبع السلام. وبهذا يريد المجلس المحلي في رأس العين أن يقول بأن قوات سوريا الديمقراطية تستخدم المياه كأداة حرب من خلال منعها دخول المازوت اللازم لتشغيل محطات الضخ لمياه الري والشرب.

4.6 إدارة المحطة: أداة لتعزيز الدور السياسي للاعبين السياسين

من وجهة نظر النظام المتمثّلة في مديرية الموارد المائية في الحسكة، فإن كلًّا من الإدارة الذاتية في الحسكة والمجلس المحلي في رأس العين أثبتا فشلهما في توفير المياه للسكان. وتطرح المديرية نفسها بديلًا لإدارة المحطة كمخرجٍ للأزمة من أجل تأمين المياه للسكان. يُنظر لهذا الطرح باستهجانٍ من قِبَل كل من المجلس المحلي في رأس العين والإدارة الذاتية في الحسكة؛ لأن مديريات الموارد المائية التابعة للنظام عاجزةٌ عن تأمين المياه للمناطق التي تسيطر عليها.

وقد دارت المفاوضات بين اللاعبين الرئيسين -تركيا وروسيا- لإيجاد حلٍّ للمشكلة. فقد اقترحت روسيا -التي أجرت مفاوضاتٍ مع تركيا عن مسألة انقطاع المياه- أن يكون هناك إشراف لمديرية الموارد المائية التابعة للنظام على التشغيل والسماح لدخول عمال الصيانة التابعين لها لتشغيل المحطة. يُوضح اقتراح الوجود التقني للنظام من قِبَل الروس استراتيجيتَهم في تعزيز الوجود السياسي المقنَّع بالحضور التقني في منطقة نبع السلام لحليفهم. وفي الواقع، يحاول الروس والنظام استخدام المياه وسيلةً لبسط النفوذ السياسي في تلك المنطقة، حيث إن وجوده ما زال محدودًا بالمربع الأمني في الحسكة والقامشلي. في حين تمثّل السيطرة على المياه سيطرةً على الأراضي والقرار السياسي (حج أسعد وجوبير 2014)[18].

5.6 إعادة هيكلة التحالفات القَبَلية والعشائرية مع اللاعبين المحليين والإقليميين

لقد أشرنا في الفقرات السابقة إلى أن منطقة شمال شرق سوريا مكونةٌ من عدد كبير من الإثنيات والأديان التي حافظت على كياناتها على الرغم من الضعف الذي اعترى دور شيوخها وزعمائها في إدارة الشؤون العامة لمجتمعاتهم، وذلك بسبب سياسة حزب البعث التي حاولت صهر البُعد القَبَلي والديني لصالح الأيديولوجية البعثية. وعلى الرغم من تبنّي سياسة التقارب مع بيوت مشايخ العشائر وتخفيف حدَّة الضغط عنها من قِبَل الرئيس السابق حافظ الأسد بعد وصوله لسدَّة الحكم، فإنها لم تُعطِ المشايخ إلا هامشًا محدودًا في علاقتهم مع أفراد عشيرتهم أو قبيلتهم. وهذا الهامش يجب ألَّا يتجاوز السقف المحدَّد لهم. مع بداية انسحاب المؤسسات الحكومية من بعض المناطق، بدأت بيوت مشايخ العشائر تستردُّ بعضًا من دورهم في تمثيل أعضاء عشائرهم وقبائلهم، إلا أن مواقفهم وتوجهاتهم السياسية كانت مُشتَّتةً بين القوى المتصارعة. وفي كثير من الأحيان، يكون التشتُّت في نفس بيت المشيخة للعشيرة أو القبيلة. وكذلك سعت القوى

الإقليمية والدولية إلى استقطاب البيوت العشائرية إلى طرفها. فقد تمَّ دعوتهم إلى القاعدة العسكرية في حميميم (كنج 2019)[19]، وإلى طهران، وإلى البلدان العربية. كما أنهم نظموا مؤتمرًا تأسيسيًّا في ديسمبر/كانون الأول في إستانبول، ومؤتمرًا في فبراير/شباط من عام 2018 في مرسين في تركيا.

لقد شهد صيف عام 2020 سلسلةً من الاغتيالات في شمال شرق سوريا، من أكثرها آثارًا في الوسط المجتمعي تلك التي طالت عددًا من مشايخ العشائر العربية في دير الزور، حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية. فقد تمَّ اغتيال الشيخ علي سليمان الويس (من قبيلة البكارة) في بلدة الدحلة في ريف دير الزور بتاريخ 31 يونيو/حزيران من عام 2020. وكذلك لقي المصير عينه الشيخ مطشر الهفل (من شيوخ قبيلة العقيدات) في بلدة الحوايج في ريف دير الزور في 2 أغسطس/آب من عام 2020. وقد وُجّهت أصابع الاتهام في هذه التصفيات إلى قوات سوريا الديمقراطية، التي اتُّهِمَتْ بتصفية القياديين في الأوساط العربية كوسيلة لإرهاب المعارضين لوجود قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور والرقة وريفيهما، وللتفرُّد بالحكم. وقد انبثق عن هذه الاغتيالات اندلاع المظاهرات المناوئة لوجود قوات سوريا الديمقراطية في كل أنحاء منطقة دير الزور، واستمر عدد المتظاهرين بالتزايد بشكل مطرد، وازدادت رقعة الاحتجاج بشكل سريع.

فقد استغلَّ الوضعَ شيوخُ العشائر الذين يرون في قوات سوريا الديمقراطية خطرًا على الوجود العربي في الجزيرة لاستنهاض قواعدهم الشعبية في المنطقة، ودعوهم لرفض ومقاومة وجود قوات سوريا الديمقراطية في مناطق شمال شرق سوريا. ويلجأ القسم الأكبر منهم في تركيا.

في الشأن ذاته، ظهرت رؤية مغايرة. فقد طلب السفير السابق نواف الفارس[2] -الذي ينتمي إلى عشيرة الدميم، من قبيلة العقيدات ذات الوجود الكبير في شمال شرق سوريا، وخاصةً في مناطق دير الزور- من العشائر اللجوءَ للتهدئة وضبط النَّفَس. وقد لاقى نداء السيد السفير استجابةً في الوسط العشائري. في حين أن دعوته كانت محط جدل في الأوساط السياسية. فقد قيَّم بعض أصحاب الشأن والمختصين موقفَ السفير نواف الفارس بأنه يتوازى مع موقف الإمارات العربية المتحدة، حيث يقيم، الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية. كما هو الحال في رؤية العميد المنشق عن الأمن السياسي نبيل الدندل (وهو أحد مشايخ عشيرة من قبيلة العقيدات) المقيم حاليًا في زيوريخ بسويسرا، حيث أوضح -في رسالة صوتية انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي- أن موقف السفير غير مسؤول ويتماشى مع قوات سوريا الديمقراطية. في حين يرى قسم آخر أن موقف السفير قرار صائب. فهو يتخوَّف من أن تتحوَّل دير الزور إلى موصل جديدة. بمعنى آخر: أن يتم إلصاق تهمة الإرهاب من قِبَل قوات سوريا الديمقراطية بالعشائر. وبناءً على هذه التهمة، ستقوم قوات سوريا الديمقراطية بشنِّ عملية عسكرية تتسبَّب في تهجير العرب من المنطقة.

في خضمِّ هذه التجاذبات، تمثِّل الخطوة التي أقدمت عليها قوات سوريا الديمقراطية بقطع الكهرباء عن محطة علوك والتي ستؤدي حتمًا إلى توقف ضخ المياه، ذريعةً لإعادة توجيه أولويات المجتمع

2- السفير السابق نواف الفارس: رئيس فرع الأمن السياسي في اللاذقية (1990–1994)، وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في دير الزور (1994–1998)، ومحافظ اللاذقية (1998–2000)، ومحافظ إدلب (2000–2002)، ومحافظ القنيطرة (2002-2008)، عُيّن في عام 2008 أولَ سفير لسوريا في العراق بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لمدة 30 عامًا. وكان قد انشقَّ عن عمله كسفير لسوريا في العراق في 11 يوليو/تموز 2012.

المحلي ولتشويه صورة تركيا لدى القاعدة الشعبية العشائرية. وكذلك لإيجاد شرخٍ يوقف التقارب ما بين شيوخ العشائر الموجودين في تركيا وقواعدهم الشعبية التي بدأت تتذمَّر من سلوكيات قوات سوريا الديمقراطية، ومن ثَمَّ تفكيك التحالف بين القاعدة الشعبية للعشائر والمشايخ المقربين من تركيا لتجنُّب قيام محورٍ قويٍّ يعادي وجود قوات سوريا الديمقراطية في المناطق ذات الأغلبية العظمى من العرب، ومن ثَمَّ تعزيز المحور الداعي لوجودها.

يتضح مما سبق أن قوات سوريا الديمقراطية تسعى -بمحض الصدفة أو عن قصد- إلى استخدام توزيع المياه وسيلةً سياسيةً لتغيير علاقات القوة القائمة بين القوى المتصارعة وإعادة بنائها من جديد في صالحها.

6.6 تحفيز المنظمات الإنسانية للعمل في شمال شرق سوريا

تتوزع المساعدات الإنسانية الواردة إلى سوريا على مناطق السيطرة الثلاث: شمال غرب سوريا، وشمال شرق سوريا، والمنطقة التي تسيطر عليها قوات النظام. حيث تدخل المساعدات الإنسانية لشمال غرب سوريا من تركيا، أما شمال شرق سوريا فتدخلها المساعدات الإنسانية غير الأممية من العراق من معبر اليعربية، وأما مساعدات الأمم المتحدة ووكالاتها فتدخلها عبر دمشق لأنها غير مشمولة في قرار مجلس الأمن رقم (2165). وكذلك فإن المساعدات تأتي عبر دمشق للمناطق التي تسيطر عليها قوات النظام. ومن ثَمَّ يوجد تنافس ما بين المناطق الثلاث من أجل تحصيل أكثر ما يمكن تحصيله من المساعدات الواردة لسوريا. في هذا الخصوص، أظهر انقطاع المياه عن المدن والأرياف والمخيمات التي تتغذى بمياه الشرب من محطة علوك في شهر أغسطس/آب، حيث تكون درجات الحرارة مرتفعة، مدى هشاشة منطقة شمال شرق سوريا.

وكذلك فقد استعمل كوسيلة مناصرة من قِبَل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لضرورة زيادة المساعدات الإنسانية في مناطق شمال شرق سوريا. فقد شكَّل توقف ضخ المياه من محطة علوك آليةً أسهمت في خلخلة الوضع القائم في محاصصة المساعدات الإنسانية بين مناطق السيطرة الثلاث وإعادة هيكلة توزيعها وتقاسمها على نحوٍ أدى إلى وضعٍ جديدٍ مكَّن منطقة شمال شرق سوريا من زيادة حصتها من المساعدات. من الصعب تحديد المساعدات الواردة كميًّا، إلا أن ذلك يتضح من خلال توجُّه العديد من المنظمات العاملة في المجال الإنساني في شمال غرب سوريا إلى افتتاح أفرع لها في العراق للعمل في شمال شرق سوريا، وذلك لأسباب مرتبطة بالمانح. وفي كثير من الأحيان، يتم افتتاح المنظمات بأسماء تختلف عن اسم المنظمة الأم. **وهذا سلوك اتبعته المنظمات الدولية في سوريا، من أجل تأمين نشاط لها في مختلف مناطق السيطرة.**

وفي السياق نفسِه، حثَّت الإدارة الذاتية المنظماتِ الإنسانية والمانحين على مساعدة منطقة شمال شرق سوريا في تأمين استقلالها المائي ولو جزئيًّا عن محطة علوك - رأس العين، ومن ضمن المشاريع التي اقترحتها هو دعم مشروعها الرامي لحفر وتجهيز 50 بئرًا في منطقة الحمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نوعية المياه في منطقة الحمة غير صالحة للشرب.

أسـهمت هـذه التصرفـات ومـا نجـم عنهـا مـن معانـاة للسـكان المتمثِّلـة فـي نقـص الميـاه وزيـادة تكلفـة الحصـول عليهـا إلـى مـا يقـارب 30% مـن راتـب الموظـف الحكومـي وتصعيـد خطابـات الاتهامـات بيـن الأطـراف المتصارعـة فـي زيـادة الشـرخ بيـن مكونـات المجتمـع.

٧- رؤية

يُعَدُّ إيجـاد حلـول تؤمِّـن احتياجـات السـكان مـن الميـاه بشـكل كافٍ ودائـمٍ مـن أهـم الوسـائل للوصـول إلـى الاسـتقرار والحـدِّ مـن الهجـرة الداخليـة والخارجيـة. وغالبًـا مـا يُنظَـر إلـى هـذه المسـألة مـن ناحيـة هندسـية تتعلَّـق بالكميـة وتقنيـة التوزيـع. وغالبًـا مـا يتـم اعتمـاد المنظمـات الأمميـة أو المنظمـات غيـر الحكوميـة لإدارة محطـات الميـاه التـي تمثـل حـلًا علاجيًـا مؤقتًـا، بينمـا يتطلـب ذلـك النظـر إليهـا مـن زاويـا اجتماعيـة واقتصاديـة وسياسـية، لتجنُّـب جعـل مسـألة الحصـول علـى الميـاه أداةً للتسـويات السياسـية بيـن الفرقـاء (السياسـيين والعسـكريين) المتنازعيـن، كمـا كان الحـال أثنـاء الصـراع، حيـث تـم اسـتخدامها كسـلاح عسـكري. ولذلـك لا بـدَّ مـن وضـع أسـسٍ لإدارة مصـادر الميـاه ومنشـآتها وتمويـل تشـغيلها، والتـي تضمـن تجنُّـب تسـيُّس اسـتخدامها. ويتطلـب ذلـك معرفـةً كاملـةً بالمصـادر المائيـة، وخاصـةً تلـك التـي تتعـرض أو مـن الممكـن أن تتعـرض للاسـتخدام لأغـراض سياسـية. ومـن ثَـمَّ إجـراء دراسـات هيدروجيولوجيـة واقتصاديـة واجتماعيـة تفصيليـة لـكل حالـة علـى حـدة لهذه المصـادر ومنشـآتها المائية لتحديـد طبيعة المخاطـر الطبيعية والإشـكاليات المتعلقـة بسياسـات الاسـتخدام التـي تحيـق بـكلٍّ منهـا، ووضـع آليـة تتوافـق مـع البيئـة الطبيعيـة والإنسـانية المحيطـة بالمصـدر لتجنُّـب حـدوث ذلـك. وبالإضافـة إلـى التصـورات المناسـبة للخـروج السـريع مـن هـذه الأزمـات فـي حـال حدوثهـا، كذلـك يتطلـب الأمـر تحديـد الفاعليـن الدولييـن والفاعليـن المحلييـن ودورهـم مـع التركيـز علـى دور المجتمـع المدنـي المحلـي وتشـجيع إسـهامه فـي التطلعـات فـي تحييـد الميـاه عـن المسـاومات السياسـية وتعزيـز دورهـا كوسـيلة لزيـادة الترابـط الاجتماعـي. وتأتـي الحاجـة للدراسـة المفصلـة لـكل محطـة مـن التنـوع السـكاني السـوري بحسـب الانتمـاءات العرقيـة أو الدينيـة والتـي تختلـف بيـن منطقـة إلـى أخـرى، ومـن ثَـمَّ لا يمكـن اعتمـاد سياسـة موحـدة لـكل مصـادر الميـاه ومنشـآتها المائيـة فـي سـوريا، لاسـيما بسـبب الحـرب الطويلـة التـي مـا زالـت تعانـي منهـا سـوريا.

٨- الخلاصة

أدت السياسـات اللاعقلانيـة لاسـتخدام الميـاه لأغـراض الـري والشـرب فـي حـوض ينابيـع رأس العيـن فـي الجزيـرة العليـا فـي كلٍّ مـن سـوريا وتركيـا إلـى تدهـورٍ كميٍّ ونوعـيٍّ للمـوارد المائيـة. فقـد توقـف تدفُّـق ينابيـع رأس العيـن مـن عـام 2001، وجـفَّ نهـر الخابـور، وكذلـك زادت ملوحـة الميـاه الجوفيـة.

ومـن ناحيـة أخـرى، أسـهمت السياسـات المتبعـة فـي التوطيـن السـكاني لأهـداف سياسـية وعسـكرية-أمنية وأيديولوجيـة فـي الجزيـرة العليـا منـذ بدايـة القـرن الماضـي فـي بنـاء بيئـة اجتماعيـة صراعيـة يربطهـا عقـدٌ اجتماعـيٌّ هـشٌّ سـرعان مـا يتمـزق لتسـود مـن جديـد العلاقـات الصراعيـة كمـا جـرى فـي أحـداث القامشـلي فـي عـام 2004، ومـن ثَـمَّ النـزاع المسـلح منـذ نهايـة عـام 2011 بيـن القـوى العسـكرية المتصارعـة ومـا سـبَّبته مـن تهجيـر للسـكان مـن كل المكونـات السـكانية. كمـا أنهـا غـذَّت التوتُّـر الاجتماعـي بيـن المكونـات السـكانية المختلفـة، وأسـهمت فـي تعميـق الشـعور بصعوبـة العيـش المشـترك، الأمـر الـذي أدى إلـى تكويـن تركيبـة سـكانية هشَّـة.

لقد أصبحت إدارة التنوّع في هذه البيئة أحدَ التحديات الراهنة؛ ولذلك لا بدَّ من السعي إلى احتوائها. ويمكن للمياه أن تلعب دورًا فاعلًا في ذلك من خلال تعزيز الترابط الاجتماعي؛ لِما تتمتَّع به من خصائص كعنصر أساسي للجميع؛ لأن المياه أساس الحياة وأحد العطاءات التي تزيد من الرأسمال الاجتماعي (أو بمعنى آخر الوجاهة الاجتماعية) لفاعلها. ولكن استُخدمت المياه -في أغلب الأحيان خلال الصراع الدائر- كسلاحٍ لتحقيق مكاسب ميدانية والعمل على تهجير السكان. فقد تعرضت العديد من شبكات تزويد مياه الشرب والري الموجودة على الأراضي السورية للقطع المتعمد غالبًا، وتعرضت خزانات المياه والمحطات للقصف؛ وذلك لوجودها ضمن مناطق نفوذ عسكرية متصارعة. أما الانقطاع المتكرر لمياه الشرب من محطة علوك - رأس العين منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019، فيمكن تصنيفه بتسيُّس استخدام المياه بهدف تحقيق مكاسب سياسية للأطراف المتنافسة مرتبطة بالسياسة الداخلية لكل فريقٍ ضمن الأراضي التي يسيطر عليها ومحاولة تغيير ميزان القوى. إن الخطر الناجم عن استخدام المياه كسلاح عسكري أو كأداة سياسية متشابه في آثاره السلبية على المجتمع والدولة. فإن هذه التصرفات أدت إلى تعزيز التوتُّر الاجتماعي بين المكونات السكانية للمجتمع الجزراوي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت إلى تفاقم أزمة المياه وارتفاع سعرها. فقد أصبح سعر برميل المياه (سعة البرميل 200 لتر) ما يعادل 2% من دخل موظف حكومي من متوسطي الدخل للحصول على الحد الأدنى الضروري للشخص في اليوم، وهو 20 لترًا في اليوم.

لذلك يتوجب على اللاعبين السياسيين والتنمويين في مرحلتي التعافي المبكِّر وإعادة الإعمار الراغبين في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي العملُ على:

- إيجاد صيغة تُسهم في إعادة الإعمار وتعزيز الروابط الاجتماعية على حدٍّ سواء.
- دعم تشكيل لجان مستقلة تتكوَّن من خبراء فنيين واجتماعيين لمراقبة عملية تزويد مياه الشرب، وتجنُّب الاستخدام السياسي للمياه في فترة الانتعاش المبكِّر، وفي الحدِّ من اللجوء لاستخدام المياه كأداة ابتزاز لتمرير سياسات الفئات المتنافسة على حساب معاناة السكان وتقويض الأمن والسلم الأهلي في فترة إعادة الإعمار.

المراجع

1- https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99713
2- جـورج ملكـي صومـي، معـن دانيـال داود، «أزمـة المـوارد المائيـة فـي المنطقـة الشـرقية مـن الجمهوريـة العربيـة السـورية»، ورقـة مقدمـة لنـدوة الثلاثـاء الاقتصـادي، جمعيـة العلـوم الاقتصاديـة، دمشـق، 19 يناير/كانـون الثانـي 2010.
3- Haj Asaad, A., Chamali, O. 2016. Strengthening Civil Society Organizations and Improving Access to Water in North Western Syria, Unpublished internal report.
4- Gibert André, Févret Maurice, « La Djezireh syrienne et son réveil économique » *Revue de géographie de Lyon*, 28-1 (1953) : 1-15.
5- Bureau Central des Statistiques, Damas.
6- Haj Asaad, Ahmed « Le rôle des tribus dans le processus de peacebuilding en Syrie, rapport interne présenté à l'IHEID, 2017.
7- Tejel Gorgas, Jordi. « Repenser les nationalismes « minoritaires » : le nationalisme kurde en Irak et en Syrie durant la période des Mandats, entre tradition et modernité », *A contrario*, vol. 11, no. 1, 2009, pp. 151-173.
8- Boris James, « Une ethnographie succincte de « l'entre-deux kurde » au Moyen Âge », *Études rurales*, 186 (2010) : 21-42.
9- الجزيرة، 2009، إحصاء 1962، https//:lc.cx/pda-jZ
10 Ababsa, Myriam « Crise agraire, crise foncière et sècheresse en Syrie (2000- 2011). **»** *Maghreb - Machrek* 1- 215 (2013) : 101-122.
11- قصـي عبـد البـاري، «اعطـى وعـدا لابـو سـلمان»، اقتصـاد، 2018، علـى الرابـط: *http://www.eqtsad.net/news/article/*22932/
12- Métral, F. "Land Tenure and Irrigation Project in Syria: 1948-1982" In *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, ed. Khalidi, T., (1984): 465-481. Beirut: American University of Beirut.
13- Balanche, F. « Le nord-est syrien, entre l'enclume du PKK et le marteau turc », présentée au Sécrétriat d'Etat de migration, Département fédéral de justice et police, Bern 2018
14- BENHAIM Yohanan, QUESNAY Arthur, « L'espace politique kurde dans le conflit syrien : intégration régionale et polarisation partisane », *Confluences Méditerranée*, 98 - 3 (2016) : 75-87. DOI : 10.3917/come.098.0075
15- De Vaumas Étienne. « Les grands travaux d'irrigation en Syrie » *Annales de Géographie*, t. 61, 328 (1952) : 471-473
16- سـلام هنـداوي، مسـافة صفـر – شـرق الفـرات، الجزيـرة 2021، علـى الرابـط: https//:www.youtube.com/watch?v=pTVoZHCVvQo
17- محمـد الحسـين، مـا قصـة «آبـار رأس العيـن».. وعلاقتهـا بأزمـة ميـاه الحسـكة؟، اقتصـاد، 27 مـارس/آذار 2020، علـى الرابط: https://www.eqtsad.net/news/article/29522/
18- Haj Asaad, A. & Jaubert R. «Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin" *Confluences Méditerranée*, 89 (2014): 173 - 184.
19- سـلطان كنـج (2019)، كيـف يسـتخدم كل طـرف مـن أطـراف النـزاع السـوري النفـوذ العشـائري؟ علـى الرابـط: Chatham House .https//:lc.cxo/JuyMn
20- Syria.liveuamap, https://syria.liveuamap.com/, Controled area
21- Data collection and mapping, Geo Expertise.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هـو مركـز يقـوم بأبحـاث محايـدة ودقيقـة، هدفهـا تعزيـز قيـم المشـاركة الديمقراطيـة، والمواطنـة المسـتنيرة، والحـوار المتبـادل، والعدالـة الاجتماعيـة.

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqForum /